

دراسة تحليلية لبعض بدائل السياسة السعرية الزراعية

للدكتور / صبحي محمد اسماعيل

● مقدمة ●

تعتبر السياسة السعرية من الادوات الهامة للتنمية الاقتصادية. وتحقق السياسة السعرية السلمية توزيع الموارد بما يكفل الحصول على اقصى كمية ، وأمثلة توليفة من هذه المنتجات ، وضمان انتاج السلع التي يطلبها المستهلك عند المستويات المثلى من التكاليف ، وكذلك توزيع السلع بين مستهلكها بأقل تكاليف ممكنة ، وتوجيه تركيبة عرض وطلب المستقبل الى السلع والخدمات التي يمكن انتاجها بكفاية في الوقت المناسب ، وتسهيل التحسينات التكنولوجية في الهيكل الانتاجي بما يتمشى مع الموارد المتاحة وأهداف التنمية ، وتحقيق أمثلة توزيع للدخل القومي بين المنتجين والمستهلكين وبين مختلف القطاعات الاقتصادية ومن المؤكد أنه لا توجد سياسة سعرية تحقق كل هذه الاهداف في نفس الوقت ، الا أن السياسة السعرية الزراعية المصرية بصورتها الحالية يكتنفها الكثير من المشكلات ، مما يستلزم التعرف على أوجه القصور وتحديد بعض البدائل للحلول .

ولقد تناولت الدراسات السابقة آثار السياسة السعرية الزراعية بوضعها الحالي ، فقد اهتمت بعض الدراسات (جويلي وآخرون ١٩٨٤) ، (Lutz and Scandizzo ١٩٨٠) بتحليل الاثر الاجتماعي للانحرافات السعرية على المجتمع وذلك باستخدام أسعار الحدود العالمية International border prices كأساس لتحديد تلك الانحرافات ، وبينت احداها (Lutz and Scandizzo ١٩٨٠) أن القطاع الزراعي في الدول النامية - ومن بينها مصر - مثقل بقدر كبير من الضرائب في الوقت الذي يدعم فيه الاستهلاك ، وتتساوى تقريبا الزيادة في إيرادات الحكومة المتحصل عليها من خلال ذلك الشكل الضريبي مع الخسارة التي تتحملها الدولة في عوائد التبادل الخارجي ، وبينت دراسة أخرى (de Janvry et al. ١٩٨٣) أن المنتج الزراعي يتحمل جزءا كبيرا من الدعم للمستهلك ، إذ يتحمل منتج الارز نحو ٨٠٪ من دعم المستهلك ، بينما تتحمل الحكومة نحو ٢٠٪ منه فقط ، كما عرضت دراسة أخرى (نصار ١٩٨٣) بعض البدائل لتحديد الاسعار المزرعية - في ضوء

الظروف الاقتصادية الزراعية الراهنة - ومن ثم أتاحت مجالاً للبحث والدراسة في تحليل أهم هذه البدائل ، وتقييم الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تترتب على تطبيقها ، وهذا ما تتبناه هذه الدراسة .

وعلى الرغم من أهمية الاسعار المزرعية في توجيه قرارات المنتجين المتعلقة بحجم الانتاج ، سواء كانت قرارات متعلقة بتحديد الرقعة المزروعة ، أو الاهتمام بالتوسع الزراعى الراسى لزيادة متوسط غلة الغدان ، فان الاسعار المزرعية بصفة عامة لا تزال منخفضة اذا ما فوبلت بغيرها من الاسعار ، الامر الذى ادى الى انخفاض نسب التبادل للسلع الزراعية ، وعدم تمشى معدلات نموها مع معدلات النمو في تكلفة الانتاج ، وكذلك أسعار التصدير أو الاستيراد لنفس السلع أو منتجاتها، و امر هذا شأنه يؤدي في النهاية الى التهرب من النتاج المحاصيل التي تلقى عليها أهداف قومية واستراتيجية ، بالإضافة الى عدم الاهتمام برفع الغلة الفدانية لهذه المحاصيل .

ويهدف هذا البحث الى تحليل اثر الاسعار المزرعية على قرارات المنتجين التي تنعكس في النهاية في حجم الانتاج ، وتحليل لبعض بدائل السياسة السعرية الزراعية المقترحة لأهم المحاصيل الزراعية وهي : القطن ، والارز الصيفى ، والقمح ، والاذرة الشامية الصيفى ، وقصب السكر ، والبصل الشتوى ، والفاول ، والعدس ، والفاول السودانى ، والسوسم ، ثم تقييم بعض الآثار الاقتصادية - المترتبة على تطبيقها - على الجانب الإنتاجى لبعض المحاصيل المدروسة وفقاً لما تبينه نتائج التحليل لمدى تأثير الاسعار المزرعية على الرقعة المزروعة ومتوسط الغلة الفدانية ، ومدى معنوية الفروق بين الاسعار المزرعية الفعلية والمقترحة .

● الطريقة البحثية والبيانات المستخدمة ●

اعتمد هذا البحث بصفة أساسية على المنهج التحليلى، واستخدام أسلوب التحليل الاحصائى والقياسى بما يتناسب مع أهداف الدراسة، إذ امكن تقدير ثلاثة بدائل للاسعار المزرعية ، واختبار معنوية الفروق الاحصائية بين الاسعار المزرعية الفعلية والمقدرة ، واعتمد في هذا المجال على تقديرات قيم (ف) وقيم أقل فرق معنوى . وكذلك استخدمت طريقة المربعات الصغرى في تقدير معالم معادلات الانحدار البسيطة والمتعددة وما استتبع ذلك من تقديرات لقيم (ف) ، (ت) للاختبار معنوية النماذج ، ومعاملات الانحدار المقدرة ، وتقديرات قيم المرونات السعرية والتي تعكس اثر تغيرات الاسعار المزرعية على كل من الرقعة المزروعة وعلى الغلة الفدانية .

كما اعتمد البحث أيضا على تطبيق بعض المعادلات الرياضية المتاحة من نماذج التحليل الجزئي Partial equilibrium models لتقييم الآثار الاقتصادية لتطبيق بعض الاسعار المزرعية المقترحة التي تزيد بدرجة معنوية عن الاسعار المزرعية الفعلية في بعض المحاصيل التي بينت النتائج تأثير أسعارها المزرعية تأثيرا منطقيا معنويا على أى من رقعته المزروعة، أو غلة الفدان منها ، أو كلاهما معا .

واعتمدت الدراسة على بيانات تم الحصول عليها من سجلات قسم الاحصاء بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى وبوزارة الزراعة ، ومن النشرة الشهرية للتجارة الخارجية والكتاب الاحصائى السنوى حيث يصدرهما الجهاز المركزى للتعبة العامة والاحصاء .

● أثر السعر المزرعى على كمية الانتاج ●

كمية الانتاج هى محصلة الرقعة المزروعة والغلة الفدانية . ويتناول هذا الجزء تحليل أثر السعر المزرعى على كل من الرقعة المزروعة والغلة الفدانية ، بفرض أن السعر المزرعى للمحصول فى سنة ما يؤثر فى وجيه قرارات المنتجين الخاصة بتحديد الرقعة المزروعة فى السنة التالية ، أو على الأقل مدى الالتزام بزراعة الرقعة المخططة فى الدورة الزراعية والمرتبطة ببعض الاجراءات الحكومية ، وكذلك فى درجة الاهتمام برفع مستوى الانتاجية . ومن المنطقى استخدام فترة ابطاء قدرها سنة واحدة لتأثير الاسعار المزرعية على كل من الرقعة المزروعة والغلة الفدانية ، حيث يتم تحديد الاسعار المزرعية عادة بعد ظهور المحصول ، وفى حالة الاستجابة للاسعار المزرعية فى الفترة الزمنية قصيرة الاجل يصح استخدام الاسعار المزرعية الجارية فى التحليل .

ومن الجدير بالذكر انه لا يمكن اغفال المتغيرات الاخرى المؤثرة على اكل من الرقعة المزروعة والغلة الفدانية ، مثل التكاليف الانتاجية ، ومستويات الاسعار والتكاليف للمحاصيل الاخرى ، وكذلك المستوى التكنولوجى . ولذلك فقد أجريت محاولتان عند تقدير كل من استجابة الرقعة المزروعة واستجابة الغلة الفدانية لاي من المحاصيل موضع الدراسة ، واقتصرت الاولى على استخدام متغير السعر المزرعى فى سنة سابقة كمتغير مستقل ، وازافت الثانية متغير الزمن الى متغير السعر ليعكس محصلة أثر العوامل الاخرى مجتمعة . وتم اختيار اسبب هذه التقديرات الناتجة طبقا لكل من المنطق الاقتصادى والمنطق الاحصائى ، ومن ثم اقتصر التحليل على العلاقات المنطقية فقط ، اما

العلاقات الاخرى غير المنطقية فقد استبعدت ، ولذلك لم تتضمن الدراسة علاقات خاصة ببعض المحاصيل لعدم التوصل الى تقديرات منطقية لها طبقا لهذا التحليل المبسط .

اثر السعر المزرعى على الرقعة المزروعة :

يعرض جدول (١) معادلات استجابة الرقعة المزروعة المقدرة لكل من القمح والاذرة الشامية الصيفى ، وقصب السكر ، والبصل الشتوى ، والفول ، والفول السوداني ، والسهم ، كما يبين الجدول المروونات السعرية المقدرة من تلك العلاقات .

ويتضح من هذا الجدول معنوية جميع النماذج، وكذلك معنوية تأثير السعر المزرعى على الرقعة المزروعة - فيما عدا البصل الشتوى - وذلك على مستوى معنوية ٠.٥ ر. ، وباستعراض قيم المرونة السعرية المقدرة من العلاقات يتضح أن زيادة السعر المزرعى بنسبة ١٪ تؤدي الى زيادة الرقعة المزروعة بنحو ٠.٧٪ فى القمح ، ٠.١٦٪ فى الاذرة الشامية الصيفى ، ٠.٢٣٪ فى قصب السكر ، ٠.١٨٪ فى الفول ، ٠.٢١٪ فى الفول السودانى ، ٠.١٤٪ فى السهم .

اثر السعر المزرعى على الغلة الفدائية :

يعرض جدول (٢) علاقات استجابة الغلة الفدائية المقدرة لكل من القطن ، والارز الصيفى ، والاذرة الشامية الصيفى ، وقصب السكر، والبصل الشتوى ، ويعرض الجدول أيضا المروونات السعرية المقدرة من تلك العلاقات . وباستعراض تلك النتائج يتبين معنوية جميع النماذج المقدرة - باستثناء البصل الشتوى - وكذلك معنوية معاملات الانحدار الخاصة بالسعر المزرعى - باستثناء قصب السكر والبصل الشتوى - على مستوى معنوية ٠.٥ ر. ، وتبين قيم المروونات السعرية المقدرة أن زيادة السعر المزرعى بنسبة ١٪ انما تؤدي الى تشجيع المنتجين على رفع مستوى الغلة الفدائية بنسبة ٠.٢٥٪ فى القطن ، ٠.٨٪ فى الارز الصيفى ، ٠.١٧٪ فى القمح ، ٠.٧٪ فى الاذرة الشامية الصيفى .

جدول (١) العلاقات الانحدارية (١) المقرة بين الرقعة المزروعة باهم المحاصيل
 وأسعارها المزربية ومتغير الزمن في جمهورية مصر العربية في الفترة ١٩٦٦ - ١٩٨٢

المرحلة السنوية	قيمة ف النموذج	معامل التحديد	المعادلة		المحصول
			ص هـ	س ا	
٠.٠٧	*٠ر١١١	٠.٢٥٤	ص هـ = ١٢٣٨ر٠٠٦ + ١٢ر٣٩٠ س ا (٢٠٦١) هـ - ا	١	القمح
٠.١٦	*١٧ر٦٨٤	٠.٥٤١	ص هـ = ٢٨٥٢٦ + ١٠٨٦ر١٥١ س ا (٤٢٠٥) هـ - ا	١	الاذرة الشامية الصفى
٠.٢٣	*٢٨ر٠٧٤	٠.٦٥٢	ص هـ = ٧٤٤٢ + ١٦٠ر٥٧٦ س ا (٥٢٩٨) هـ - ا	١	قصب السكر
-	*١٣ر٧٥٢	٠.٦٦٣	ص هـ = ٤٦٦٥٣ + ١٨٠ر٠ س ا (٢٤٣٣) هـ - ا	١	البصل الشتوى
٠.١٨	*١٢ر٦٢٥	٠.٦٤٣	ص هـ = ٣٣٦ر٤٢٩ + ٣٥٣١ س ا (٢١٨٥) هـ - ا	١	القول
٠.٢١	*٢٦ر٧٨٦	٠.٧٩٣	ص هـ = ٤٥٦٠٠ + ٦١٥٠ س ا (٤٤٤٦) هـ - ا	١	القول السودانى
٠.١٤	*٤ر٩٩٣	٠.٢٥٠	ص هـ = ٢٩ر٦٦٤ + ١٨٠ر٠ س ا (٢٢٣٥) هـ - ا	١	السمسم

(١) أوفق العلاقات المقدره من بين بدلى السعر الزراعى فقط أو السعر الزراعى ومتغير الزمن كمميزات مستقلة

حيث : (أ) ص هـ = القيمة التقديرية للرقعة بالالف فدان في السنة هـ ، س ا هـ = السعر الزراعى بالجنينه للوحدة (لالارب) لايضا عدا قصب السكر والبصل الشتوى (للطن) في السنة (هـ - ا) و س ا هـ = متغير الزمن في السنة (هـ) ، هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ .

(ب) الارقام بين القوسين هي قيم (ت) المحسوبة لمعاملات الانحدار والقيم المميزة بالعلامة * معنوية احصائيا

على مستوى معنوية ٠.٠٥ ، وغير المميزة غير معنوية .

المصدر : حسب من : وزارة الزراعة ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، سجلات قسم الاحصاء .

جسول (٢) العلاقات الانحصارية (١) المقررة بين العملة اللبنانية لاهم المحاصيل
واسعارها الزراعية ومتغير الزمن في جمهورية مصر العربية في الفترة ١٩٦٦ - ١٩٨٢

المحصول	المعادلة	المعامل	قيمة ف	المرونة
القطن	صه = ٤٣٦٤ + ٠.٠٥٤ (٤٩٩١)	٠.٦٢٤	*٢٤٩١٠	٠.٢٥
الارز الصيفي	صه = ٢٠٦٤ + ٠.٠٠٤ (٤٠٧١)	٠.٢٥	*١٦٥٧٠	٠.٠٨
القمح	صه = ٧٠٩٣ + ٠.٢٠٣ (٢٦٠٥)	٠.٣١٢	*٦٧٨٨	٠.١٧
الاذرة الشامية	صه = ١١٣٤٨ + ٠.١١٨ (٣٧٨٥)	٠.٤٨٩	*١٤٣٢٨	٠.٠٧
الصفى	صه = ٤٠.٠٠٠ + ٠.٢٠٢ (١٠٨٩)	٠.٧٢٧	*١٨٦٠٤	—
قصب السكر	صه = ٧٤٤١ + ٠.١٥ (٠.١٧٧)	٠.٥٩	٠.٩٤٦	—
البصل الشتوى				

(١) اوفق العلاقات المقررة من بين بدلى السعر الزراعى فقط او السعر المزرى ومتغير الزمن كمتغيرات مستقلة .
حيث (١) ص ه = القيمة التقديرية الانتاجية بالطن للفدان في القطن ، وبالطن للفدان في الارز وقصب السكر
والبصل الشتوى ، وبالاردب للفدان في القمح والاذرة الشامية في السنة (هـ) ، س ١ هـ = ١ = السعر المزرى بالجنيه
الوحدة في السنة (هـ - ١) ، س ٢ هـ = متغير الزمن في السنة (هـ) ، هـ = ٢ ، ١ ، ٠ ، ٠ ، ٠ ، ٠ ، ١٧٠ .
(ب) الارتام بين القوسين هي قيم ت الحسوبة لمعاملات الانحدار ، والقيم المميزة بالعلامة * منوية احصائيا على
مستوى معنوية ٠.٥ ، وغير المميزة غير معنوية .
المصدر : حسبت من : وزارة الزراعة ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى . سجلات قسم الاحصاء .

● تحليل لبعض بدائل الاسعار المزرعية ●

في سبيل تحديد ووضع بدائل للسياسة السعرية الزراعية ، فقد أجريت تقديرات للاسعار المزرعية في الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٢ على اساس ثلاثة طرق ، تعتمد الطريقة الاولى على تحديد السعر المزرعى بما يحافظ على النسبة بين السعر المزرعى وتكلفة انتاج الوحدة من المحصول موضع الاعتبار كما كانت في سنة الاساس . وتعتمد الطريقة الثانية على تحديد السعر المزرعى بالشكل الذى يكفل للمزارع نفس القوة الشرائية لمنتجاته في سنة الاساس (اسعار المساواة) ، وقد استخدمت الدراسة الرقم القياسى لنفقة المعيشة في الريف في الحسابات الخاصة بهذه الطريقة . وتعتمد الطريقة الثالثة المتبعة في هذه الدراسة على تحديد السعر المزرعى بما يحافظ على النسبة بين السعر المزرعى والسعر التصديرى أو الاستيرادى للسلعة ، أو منتجاتها ، اذا لم تدخل السلعة بذاتها في حركة التجارة الخارجية بشكل ملموس كما كانت في سنة الاساس . وقد اتخذت للدراسة سنة ١٩٦٦/١٩٦٧ سنة أساس في الطرق الثلاث المستخدمة .

ويتبين من فحص القيم المتوسطة للاسعار المزرعية الفعلية والمقدرة في الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٢ (جدول ٣) أن السعر المزرعى المقدر بالطريقة الثالثة يعتبر أعلى الاسعار المقدرة ، ويزيد عن السعر المزرعى الفعلى لكل من القطن ، والارز الصيفى ، والقمح ، والاذرة الشامية الصيفى ، وقصب السكر ، والفول ، والسهمس . ويزيد السعر المزرعى المقدر بالطريقة الاولى عن السعر المزرعى الفعلى ، وعن الاسعار المقدرة الاخرى في حالة العدس . وقد تبين أن السعر المزرعى الفعلى أعلى من كل الاسعار المقدرة في محصولى البصل الشتوى ، والفول السوداني ، كما تبين أيضا زيادة السعر المزرعى الفعلى عن تلك المقدرة ببعض الطرق ولكنه يبقى أقل من بعضها الاخر ، فقد تفوق عن السعر المقدر بكل من الطريقتين الاولى والثانية ، ولكنه يقل عن السعر المقدر بالطريقة الثالثة في قصب السكر ، والفول ، والسهمس ، وتفوق عن السعر المقدر بالطريقة الاولى ولكنه يقل عن المقدر بالطريقتين الثانية والثالثة في القطن ، والعكس صحيح في حالة العدس .

ويتبين من جدول (٣) أيضا أن الاسعار المزرعية الفعلية لاهم محاصيل الحبوب : وهى القمح ، والارز ، والاذرة الشامية ، تقل عن الاسعار المزرعية المقدرة بأى من الطرق الثلاث بما يوضح اجحاف لتسبب هذه السلع الاستراتيجية .

جدول (٣)

متوسط الاسعار المزرعية الفعلية والمقدرة ومدى معنوية
الفروق الاحصائية بينها في جمهورية مصر العربية في
متوسط الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٢

أقل فرق معنوى	قيمة ف	الاسعار المزرعية المقدرة			السعر المزرعى الفعلى	المحصول
		(٣)	(٢)	(١)		
١١٤٤٣	*٤٠.٣٠	٥٤٩٨	**٤.٧٨	**٣٢٢٢٣	**٣٨١٨	القطن
—	١٢٩٦	٩١٦٧	٧٢.٦	٦٧٨٥	٦٥١٩	الارز الصيفى
٤٥٥٩	*٤١.٠٢	١٧٨٢	١٣٤٠	**٩٩٩	**٩٣٧	القمح
—	١١٧١	١٥٦٦	١٢٣٤	١٢٥٧	١.٠٦٤	الاذرة الشامية الصيفى
٤٣٨٥	*٦.٧٠	١٧٥٤	** ٦٨٢	**٩٨٣	**١.٥٢	قصب السكر
—	.٥٥٥	٣.٩٤	٣.٣٥	٣٦٦٩	٣٧٣٦	البصل الشتوى
—	١٢٦٩	٢٣٩٧	١٩٩٤	١٥٧٠	٢١٧٠	الفول
—	١٩٩٢	٣.٧٠	٣٧٨٩	٥٥٨٦	٣٨.٠٨	العدس
—	.٢٤٠	١٩١٢	١٦٤٧	١٧٥٨	١٩٣٨	الفول السودانى
—	١١٢٨	٥.٥٤	٣٣٣٩	٣٧٤٥	٤٢٤٥	السهم

* معنوية احصائيا على مستوى معنوية ٥.٠ .
** يختلف معنويا عن السعر المقدر بالطريقة (٣) .

- (١) مقدرة بطريقة تحافظ على النسبة بين السعر المزرعى وتكلفة انتاج الوحدة من المحصول كما كانت في سنة ٦٧/١٩٦٦ كسنة اولى .
- (٢) مقدرة بطريقة اسعار المساواة باستخدام الرقم القياسى لنفقة المعيشة في الريف بسنة الاساس ٦٧/١٩٦٦ .
- (٣) مقدرة بطريقة تحافظ على النسبة بين السعير المزرعى وسعير التصدير (فوب) ، او الاستيرادى (سيف) ، كما كانت في سنة ٦٧/١٩٦٦ كسنة اساس .

المصدر : حسب من :

- (١) وزارة الزراعة ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، سجلات قسم الاحصاء .
- (٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية ، ٦٧/١٩٦٦ ، ١٩٧٣ - ١٩٨٢ .
- (٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، اعداد السنوات ١٩٨١ ، ١٩٨٣ .

ولكى تتقدم الدراسة في تحقيق اهدافها لتقييم آثار تطبيق بعض الاسعار المزرعية المقدرة ، كان من الضروري التعرف على مدى معنوية الاختلافات بين تلك الاسعار الفعلية والمقدرة من خلال تحليل التباين وحسابات قيم (ف) ، وكذلك حسابات قيم اقل فرق معنوى عند ثبوت معنوية قيم (ف) المقدرة للفروق بين متوسطات الاسعار موضع الدراسة ، وهذا ما يعرضه ايضا جدول (٣) . ويتبين من الجدول معنوية الفروق لكل من مجموعات الاسعار الخاصة بالقطن ، والقمح ، وقصب السكر عند مستوى معنوية ٥.٠ ر. بما استلزم حساب قيم اقل فرق معنوى ، وتحديد مدى معنوية الاختلافات بين كل سعر وآخر - فعليا كان إم مقدرًا - على النحو الموضح في الجدول . وقد اتضح من الجدول أن الاسعار المزرعية المقدرة بالطريقة الثالثة تزيد بشكل معنوى احصائيا عن الاسعار المزرعية الفعلية لكل من القطن ، والقمح ، وقصب السكر ، وبذلك سوف يقتصر تقديم اثر تطبيق الاسعار المقدرة بالطريقة الثالثة على هذه المحاصيل .

● تقييم اثر تطبيق الاسعار المزرعية المقترحة ●

بعد التوصل الى بعض التقديرات الخاصة باثر الاسعار المزرعية على كمية الانتاج سواء كان ذلك من خلال التأثير على الرقعة المزروعة ، أو الغلة الفدانية ، أو كلاهما معا ، والتوصل الى قيم المروونات السعرية من تلك التقديرات ، وكذلك تحديد بعض البدائل للسياسة السعرية السائدة ، فانه يمكن التقدم الى تحليل اثر تطبيق تلك الاسعار المزرعية المقترحة على جانب الانتاج ، ثم تطويع واستخدام بعض المعادلات الرياضية من نماذج التحليل الجزئى المتاحة في دراسة سابقة لutz and Scandizzo (١٩٨٠) ، وبذلك امكن التوصل الى تقديرات لصافي العائد الاجتماعى فى الانتاج Net social gain in production وعائد الرفاهية للمنتجين Welfare gain of producers عند سيادة السعر المزرعى المقدر بطريقة تحافظ على النسبة بين السعر المزرعى والسعر التصديرى أو الاستيرادى لكل من القمح ، والقطن ، وقصب السكر كما كانت عليه فى سنة ١٩٦٦/٦٧ ، وهى فى نفس الوقت تعتبر خسائر اجتماعية فى الانتاج وخسائر رفاهية للمنتجين نتيجة لعدم تطبيق هذا السعر المزرعى المقترح (جدول ٤) . وقد بينت النتائج المعروضة فى الجدول المذكور أن افتراض سيادة الاسعار المزرعية المقترحة للقطن ، والقمح ، وقصب السكر ، فى الفترة ١٩٨٢ - ١٩٧٣ قد ادى الى زيادة كمية انتاج القطن بنسبة ١٥٦٪ وذلك نتيجة لزيادة متوسط الغلة الفدانية من ٦٠.٩ قنطارا الى نحو ٧٠.٤ قنطارا ، وزيادة القمح بنسبة بلغت نحو ١٨٪ نتيجة لزيادة متوسط رقعته المزروعة من نحو ١٣ مليون فدان الى نحو ١٤ مليون .

جدول (٤)

بعض الآثار الاقتصادية على جانب الانتاج المترتبة على تطبيق
السعر المزرعى المقدر بطريقة تحافظ على النسبة (١) بين
السعر المزرعى وسعر التصدير أو الاستيراد لبعض
المحاصيل في جمهورية مصر العربية في متوسط الفترة
١٩٧٣ - ١٩٨٢ (٢)

البند	القطن	القمح	قصب السكر
الوضع السائد :			
الرقعة المزروعة بالالف فدان	١٢٩٤	١٣٤٩	٢٣٧
الغلة الفدائية (٣)	٦٠.٩	٩٠.٣٨	٣٤
كمية الانتاج بالالف (٢)	٧٨٨٣	١٢٦٣٥	٨١٣٤
في حالة تطبيق السعر المقترح :			
الرقعة المزروعة بالالف فدان	١٢٩٤	١٤٢٨	٢٨٠
الغلة الفدائية (٣)	٧٠.٤	١٠٠.٤٣	٣٤
كمية الانتاج بالالف (٢)	٩١١١	١٤٨٨٧	٩٦٥٩
محصلة اثر تطبيق السعر المقترح :			
صافي العائد الاجتماعى فى الانتاج بالالف جنيه (٤)	١٣٣٥١	١٧٥٢٣	١١٤٧٩
عائد الرفاهية للمنتجين بالالف جنيه (٥)	١٤٧١٥٥	١٠٠٣٤٩٣	٦٦٨٨٩

- (١) كما كانت في سنة الأساس ١٩٦٦/٦٧ .
(٢) حسب جمع القيم لكل سنة على حدة ، ثم حسب متوسطها بعد ذلك .
(٣) بالقطار للقطن ، والاردب للقمح ، والطن لقصب السكر .
(٤) يساوى $\frac{1}{2}$ (حجم الانتاج عند سيادة السعر المقدر - حجم الانتاج الفعلى) (السعر المقدر - السعر الفعلى) .
(٥) يساوى حجم الانتاج الفعلى (السعر المقدر - السعر الفعلى) + صافي العائد الاجتماعى فى الانتاج .
(٤) ، (٥) تصرف من (Lutz and Scandizzo ، ١٩٨٠) .
المصدر : حسب من :
(١) وزارة الزراعة ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، سجلات قسم الاحصاء ، (٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية ، ٦٧/١٩٦٦ ، ١٩٧٣ - ١٩٨٢ ، جداول ١ - ٣ .

فدان ، وزيادة متوسط غلته الفدانية من نحو ٩ر٣٧ أردبا الى نحو ١٠ر٤٣ أردبا ، كما أدى الى زيادة كمية انتاج قصب السكر بنسبة بلغت نحو ١٩٪ وذلك نتيجة لزيادة متوسط رقعته المزروعة من ٢٣٧ الف فدان الى نحو ٢٨٠ الف فدان وذلك في متوسط الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٢ .

كما يتبين من جدول (٤) أن صافي العائد الاجتماعى في جانب الانتاج لكل من القطن ، والقمح ، وقصب السكر قد بلغ نحو ١٣ مليون ، ١٧ر٥ مليون ، ١١ مليون جنيها على الترتيب ، بينما قدر عائدا الرفاهية للمنتجين بنحو ١٤٧ مليون ، ١٠٣ مليون ، ٦٧ مليون جنيها على الترتيب ، وذلك في متوسط الفترة المذكورة ، الامر الذى يبين مدى الزايا المتحققة من تطبيق هذا السعر المقترح .

● الملخص ●

استهدف هذا البحث تحليل الاثر الذى تلعبه الاسعار المزرعية على قرارات المنتجين التى تنعكس في حجم الانتاج ، وتحليل لبعض بدائل السياسة السعرية ، وتقييم الآثار الاقتصادية المترتبة عليها في الجانب الانتاجى لاهم المحاصيل الزراعية .

ولقد بين البحث من خلال دراسة وتحليل اثر السعر المزرعى على كل من الرقعة المزروعة والغلة الفدانية - بقياس العلاقات الانحدارية البسيطة والمتعددة وتقدير المرونات السعرية - أن زيادة السعر المزرعى بنسبة ١٪ تؤدي الى زيادة الرقعة المزروعة بنحو ٠.٧٪ من القمح ، ١٦.٠٪ في الاذرة الشامية ، ٢٣.٠٪ في قصب السكر ، ١٨.٠٪ في الفول ، ٢١.٠٪ في الفول السودانى ، ١٤.٠٪ في السمسم ، كما تؤدي الى تشجيع المنتجين على رفع مستوى الغلة الفدانية بنسبة ٢٥.٠٪ في القطن ، ٠.٨٪ في الارز ، ١٧.٠٪ في القمح ، ٠.٧٪ في الاذرة الشامية .

وفي سبيل تحديد ووضع بدائل للسياسة السعرية الزراعية ، النسبة بين السعر المزرعى وتكلفة انتاج الوحدة في الطريقة الاولى ، فقد اجريت تقديرات للاسعار المزرعية بثلاث طرق تكفل المحافظة على والرقم القياسى لنفقة المعيشة في الريف في الطريقة الثانية ، واسعار التصدير أو الاستيراد في الطريقة الثالثة . وتم تقييم هذه البدائل واختبار معنوية الفروق بينها من خلال حسابات قيم أقل فرق معنوى . وتبين أن السعر المزرعى المقدر بالطريقة الثالثة يزيد بدرجة معنوية

احصائيا من السعر السائد لكل من القطن ، والقمح ، وقصب السكر الامر الذي استدعى تقييم الآثار الاقتصادية التي يمكن ان تترتب على تطبيق هذا السعر المقدر من خلال نماذج التوازن الجزئي . وقد تبين انه يؤدي الى زيادة كمية انتاج القطن بنسبة ١٥٦٪ نتيجة لزيادة متوسط الغلة الفدائية ، وزيادة انتاج القمح بنسبة ١٨٪ نتيجة لزيادة متوسط رقعته المزروعة ومتوسط غلته الفدائية ، وكذلك زيادة كمية انتاج قصب السكر بنسبة ١٩٪ نتيجة لزيادة رقعته المزروعة .

وقدر صافي العائد الاجتماعى فى الانتاج المترتب على تطبيق هذا السعر لكل من القطن ، والقمح ، وقصب السكر بنحو ١٣ مليون ، ١٧٥ مليون ، ١١ مليون جنيها على الترتيب . وقدر عائد الرفاهية للمنتجين بنحو ١٤٧ مليون ، ١.٣ مليون ، ٦٧ مليون جنيها على الترتيب بما يوضح مدى المزايا التي يمكن ان تتحقق من تطبيق هذا السعر المقترح .

المراجع

(١) جويلى ، ا . ا . وآخرون (١٩٨٤) دراسة الآثار الاقتصادية المترتبة على تسعير الارز فى جمهورية مصر العربية . المؤتمر الدولى التاسع للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية . مجلد ٨ ، ص ١ - ١٧ .

2. de Janvry, A. et al. (1983) Amer. J. Agric. Eco., 62 : 493 - 501.
3. Lutz, Ernst and P.L. Scandizzo (1980) Price distortion in developing countries; a bias against agriculture. World Bank, Reprint series, no. 175.